

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠٧٨

الثلاثاء، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

الرئيس:	السيد أرو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد مهديف
	الأرجنتين	السيد أويثارا بال
	أستراليا	السيدة كنعغ
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هيون
	رواندا	السيد سانا
	الصين	السيد ليو جياي
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	لكسمبرغ	السيد لو كاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2013/709)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1361076 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العامة عن الحالة في الصومال (S/2013/709) في نيروبي.

(S/PV.7030)، حذرت من أن الإحساس بالآثار المترتبة على أن يظل الصومال معقلا للإرهابيين سيكون كذلك خارج حدود الصومال - "من باماكرو إلى بانغي" أعتقد أنها تلك هي العبارة. وللأسف في وقت لاحق في أيلول/سبتمبر شهدنا البيان العملي المروع للحقيقة في مركز ويست جيت التجاري في نيروبي.

وكما يعلم المجلس، يتطلب التصدي لآفة الإرهاب في الصومال اتباع نهج شامل. وتقوم الحاجة إلى الجهود السياسية، والعسكرية، والإنمائية. وسيصبح الصومال شريكا يتسم بالاستقرار في المنطقة وفي العالم حينما يحظى بمؤسسات دولة قوية، بما في ذلك قوات الأمن المهنية التي تخضع للمساءلة وحينما يكون هناك توافق في الآراء ثابت فيما بين الصوماليين بشأن الكيفية التي يرغبون إدارة شؤونهم ومواردهم بها. والتوصل إلى اتفاق في الأساس تحد سياسي. وبعد ٢٢ عاما من النزاع، أعتقد أن الصوماليين ليسوا مستعدين فحسب، بل هم في أمس الحاجة إلى الارتقاء إلى مستوى ذلك التحدي.

وفي الإحاطة الإعلامية التي سأقدمها اليوم، أود أن أقدم للمجلس معلومات مستكملة بشأن التقدم المحرز، وأسلط الضوء على بعض المشاكل التي لا تزال قائمة.

شهدنا في الشهور الثلاثة الماضية أزمات ذات طابع سياسي وإداري وأمني. لقد عملت بجد مع الشركاء الدوليين والحكومة الاتحادية لتحويل تلك الأزمات إلى فرص حقيقية من أجل إحراز تقدم بشأن المشاكل التي دامت طويلا. ولا يمكننا أن نتحمل العواقب. والتقدم المحرز قد خضع لتقلبات متنوعة في مجالات حقوق الإنسان، والشفافية، بما في ذلك سيادة القانون وحسن الإدارة المالية العامة وتقديم الخدمات العامة بكفاءة. لكن تحمل المؤسسات الصومالية عددا من العواصف في الأشهر الأخيرة، بمنحني الثقة بأن آمالنا في محلها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

(تكلم بالإنكليزية)

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاس كاي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في الصومال، إلى الاشتراك في هذه الجلسة. بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد كاي، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من مقديشو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/709/٢٠١٣، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال. أعطي الكلمة الآن للسيد نيكولاس كاي.

السيد كاي (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لعرض تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2013/709). في البداية، أود كثيرا أن أشكر المجلس على دعمه المستمر لإرساء السلام وبناء الدولة في الصومال.

كانت الشهور الثلاثة الماضية حافلة بالأحداث. حينما قدمت إحاطة إعلامية إلى المجلس في ١٢ أيلول/سبتمبر (انظر

معتكف التخطيط الاستراتيجي للبعثتين في مطلع عام ٢٠١٤، وفي أعقاب ذلك أمل أن أقدم والسفير النظيف، رئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إحاطة إعلامية مشتركة أمام المجلس مرة أخرى في استعراض يجري بعد ٩٠ يوما.

وفي الوقت نفسه، أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أحث بشدة الجهات المانحة والشركاء على الإسهام في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي سينشأ قريبا لتقديم الدعم بالمعدات غير الفتاكة للجيش الوطني الصومالي تمشيا مع القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣).

إنّ التحضيرات جارية على قدم وساق لإعادة بدء عمليات هجومية واسعة على المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب. وإني أذكر عزم إثيوبيا على تقديم بعض القوات الإضافية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأرحب به. لكنّ عدم وجود أية طائرات عمودية عسكرية يبقى شاغلا رئيسيا. وأنا أحثّ الاتحاد الأفريقي ودولّه الأعضاء مجددا على تقديم طائرات عمودية خدمتية وأخرى هجومية. والأمم المتحدة جاهزة لاستلام وتمويل التكلفة المترتبة على عدد أقصاه ١٢ طائرة عمودية، عبر مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وقبل أن أزودّ المجلس بأخر المعلومات حول الجهود لدعم المؤسسات الأمنية الصومالية، أود أن نركّز جميعا لوهلة على التحديات السياسية الراهنة. فنجاح الصومال طويل الأمد يعتمد أولا وقبل كل شيء على توافق الصوماليين حول تدبير سياسي جديد. وإذ يدرك المجلس ذلك، فقد شكّل بعثة الأمم المتحدة في الصومال بمثابة بعثة سياسية خاصة.

وأودّ أن أذكر للمجلس ضخامة القمم المطلوب تسلّؤها. فالمشهد السياسي تهيمن عليه عدة جبال تمتد إلى أقرب أفق لعام ٢٠١٦ على الإطلاق: أولا، الحاجة إلى المصالحة الوطنية والمحلية على نطاق واسع؛ ثانيا، إعادة رسم خارطة

وعلى الصعيد الأمني والعسكري، أود أن أعرب عن امتناني للمجلس على قراره الحكيم الذي تمثل في اتخاذ القرار (٢٠١٣) ٢١٢٤ هذا العام لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وعلى وجه الخصوص، تمكين الجيش الوطني في الصومال من الاستفادة من مجموعة اللوجستيات المحددة الأهداف عند المشاركة في العمليات المشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. والعمل الشاق في طور الإنجاز لتنفيذ القرار، وأعرب عن تقديري للطريقة المفتوحة والتشاورية التي اتبعتها البعثة الأفريقي حينما شرع في توفير القوات الإضافية، وتنقيح استراتيجية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ووضع مفهوم جديد للعمليات للقوات العسكرية وقوات الشرطة على السواء.

وتسهم بعثة الأمم المتحدة في الصومال في ذلك الجهد، لا سيما من أجل كفاءة تقديم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية بما يتمشى مع سياسة الأمين العام لبذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان. وأرحب بإدراج الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي للقرن الأفريقي، بصفته عضوا من الأعضاء الدائمين للجنة تنسيق العمليات العسكرية في اجتماعها الأخير المعقود في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر في أديس أبابا. يقدم الاتحاد الأوروبي، بعد الأمم المتحدة، ثاني أكبر مساهمة مالية في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويضطلع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بدور حيوي.

ومتلي مثل الممثل الخاص للأمين العام، أنا على استعداد للمساعدة في أعمال لجنة تنسيق العمليات العسكرية على النحو المطلوب. وأحث على وجه الخصوص على تزامن الخطط والاستراتيجيات السياسية والعسكرية على نحو كامل. وتحقيقا لهذه الغاية، يسرني أنه في الميدان أضفت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة في الصومال الطابع الرسمي على منتدى التنسيق بين كبار القادة، وأتطلع إلى

وعلينا ألا نفقد الزخم في عملية جوبا. فالنجاح هناك سيمهد السبيل للمصالحة وعمليات تشكيل الدولة في أماكن أخرى في الصومال. والاجتماعات واسعة النطاق في بيدوا وبلدوين تسجل بداية عملية تشكيل الدولة في مناطق أخرى أيضا.

وعلى صعيد إضفاء الديمقراطية والانتخابات، زارت الصومال في تشرين الثاني/نوفمبر بعثة تابعة للأمم المتحدة لتقييم احتياجات الانتخابات بناء لطلب الحكومة. والتخطيط المفاهيمي والتقني قيد الإعداد. ولا مجال لإضاعة الوقت في التحضير لانتخابات عام ٢٠١٦، ولكن علينا أن نصل إليها خطوة بخطوة. وهناك مخاطر ومتزلقات حقيقية، وربما حوادث مميتة في كل خطوة.

وفي مقديشو، هناك أزمتان شكّلتا تحديات هامة في الأشهر الماضية. أولاهما أنّ التصويت على عزل رئيس الوزراء أثار أزمة سياسية أدت إلى إبطاء التقدم في المهام الحيوية لبناء الدولة. والأخرى - استقالة حاكمة المصرف المركزي - كانت صفة قوية لثقة المانحين الدوليين. وكلتاهما أثارتا مسائل جدية لم يتم حلها بعد. لكنهما شكّلتا سببا للتفاوض أيضا.

إنّ مسألة عزل البرلمان لرئيس الوزراء عبيد فرح شيردون قد عولجت في النهاية وفقا للدستور المؤقت والنظام الداخلي للبرلمان. وفي السنوات الماضية، كان مثل هذا الخلاف السياسي يُحلّ غالبا بالقتال وإراقة الدماء. وفي صومال اليوم، سوّيت المسألة بالمناقشة والتصويت - وهذا دليل على أنّ مؤسسات الصومال قد بلغت سنّ الرشد. والأولوية الآن هي تشكيل حكومة جديدة سريعا، حكومة تجمع الصومال معا، وتمتلك المهارات والتزاهة لتقديم ما يحتاج إليه الناس: السلام، والوظائف والخدمات العامة. وبعدها، سيكون من المهم أن يواصل البرلمان والحكومة والرئاسة العمل بانسجام، مع الاحترام الكامل للدستور الاتحادي المؤقت.

الصومال السياسية بشأن ١٨ منطقة لعدد أقل من الولايات الاتحادية الأعضاء؛ ثالثا؛ إنجاز دستور جديد ودائم؛ رابعا، إجراء انتخابات ديمقراطية في جميع أنحاء الصومال في عام ٢٠١٦ (هي الأولى منذ نحو ٥٠ سنة). والأمم المتحدة تشارك بنشاط وتزايد في كل من هذه المهام، دعما للحكومة الاتحادية وبالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء.

والاتفاق الجديد الذي صودق عليه في مؤتمر بروكسل في ١٦ أيلول/سبتمبر يشكل إطارا حيويا لكل جهودنا المشتركة المتعلقة ببناء السلام وبناء الدولة، ولا سيما على المسار السياسي. ولهذا السبب، شاركتُ شخصا وسأواصل القيام بذلك دعما للأهداف الأولى لبناء السلام وبناء الدولة، المعروفة بـ "PSGI" والمتعلقة بالسياسة الشاملة والمشروعة. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ستواصل العمل بقيادة الحكومة الاتحادية لتقديم المساعدة التقنية والمشورة الاستراتيجية عبر جميع أهداف بناء السلام والأمن للاتفاق الجديد، مع تركيز خاص على الأهداف الأولى لبناء السلام وبناء الدولة "PSGI". ويسرني القول إننا في كانون الثاني/يناير سنكون قد بدأنا مزاولة أعمالنا من المكاتب الآمنة الجديدة ضمن المحمّع الرئاسي الصومالي، مقرّ الحكومة في مقديشو، ممّا سيعزز هذا التعاون.

إنّ عملية النظام الاتحادي جارية، لكنها بحاجة إلى تسريع. وقد كانت للمناطق المختلفة نقاط بداية مختلفة، إذ بدأ عدد منها مناقشات حول تشكيل وحدات ستكون الدولة الاتحادية. لكنّ الرزمة الإجمالية لتقاسم السلطة والموارد ما برحت تنتظر القرار بشأنها.

وإننا ندعم تلك العملية سياسيا وعمليا، بما يشمل جهود إدارة جوبا المؤقتة والحكومة الاتحادية للمضيّ قدما باتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس.

بها الدستور، كما أنّ اتفاقية حقوق الطفل ما برحت تنتظر التصديق.

ليس هذا هو المكان المناسب اليوم لعرض تفصيلي لحالة حقوق الإنسان، لكنّ معالجة قضايا الاغتصاب والعنف الجنسي المزعومة ما فتئت تشكّل مصدر قلق، على الرغم من الالتزام الواضح من جانب الرئيس والحكومة بضمان مراعاة الأصول القانونية. وجزء من التصدي طويل الأمد للتحديات العديدة التي تواجهها المرأة هو ضمان تمثيلها ومشاركتها الكاملين في العمليات المحلية والإقليمية والوطنية لصنع القرار. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، أحيينا في مقديشو اليوم المفتوح للمرأة والسلام والأمن. وقدمت أربعون ممثلة للنساء من جميع أنحاء الصومال بياناً إلى الرئيس الصومالي بشأن شواغلهنّ، وشاركن في مناقشة مفتوحة معه.

نحن في الأمم المتحدة، سوف نؤيد بهمة المشاركة الكاملة للنساء في العمليات السياسية المعقدة في الصومال في السنوات المقبلة.

إن الخريطة السياسية للصومال لا تشمل فقط جنوب ووسط الصومال. فالعلاقات السابقة بين ولاية أرض بونت في الصومال والحكومة الاتحادية لا تزال معلقة. وعلى الرغم من ذلك، فإن ولاية أرض بونت ماضية في التحضيرات للانتخابات الرئاسية المباشرة المقبلة والمقرر عقدها في كانون الثاني/يناير. لقد قمت بزيارة ولاية أرض بونت مرتين في الأشهر الثلاثة الماضية في محاولة للمساعدة على ضمان إجراء انتخابات كانون الثاني/يناير بصورة سلمية وموثوقة وتفضي إلى نتيجة يحترمها الجميع. إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تعمل على نحو وثيق مع الشركاء الدوليين الذين ما زالوا منخرطين في العملية.

لقد تطورت الخلافات في أرض الصومال بين الحكومة والمعارضة. إذ يجري في بعض الأحيان إلقاء القبض على عناصر

وفيما يتعلق بالأزمة الأخرى، استقالة السيدة يُسر أبرار، حاكمة المصرف المركزي، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، فقد أثارت اهتماماً شديداً بالحاجة إلى إدارة وشفافية مالية عامة أكثر قوة. واستجاب الرئيس حسن الشيخ محمد لهذا التحدي استجابة سريعة وبناءة. إذ عين بشير عيسى علي، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، حاكماً مؤقتاً جديداً بعد مشاورات متأنية.

لقد جمعتُ معاً المجتمع الدولي والمناخين في عدة مناسبات لمعالجة الأزمة، بما في ذلك عبّر سلسلة من الاجتماعات مع الرئيس. وإني أرحب بالدور الذي يؤديه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة في مساعدة الحكومة على أن تضع موضع التنفيذ التدابير الضرورية لاستعادة الثقة الصومالية والدولية على السواء بالإدارة المالية العامة. وإني لعلّي ثقة بأن الأقوال ستحوّل إلى أفعال بفضل القيادة السياسية السليمة من الرئيس والحكومة الاتحادية للصومال.

إنّ احترام حقوق الإنسان يكمن في صُلب أيّ تقدّم سياسي مستدام. وقد قدّم رئيس الوزراء الصومالي إحاطة إعلامية إلى مجلس حقوق الإنسان في ٢٤ أيلول/سبتمبر، حضرها أنا أيضاً. واستمعنا هناك إلى أمرين: إفادة قوية بشأن المشاكل الحادة التي يواجهها الصوماليون في مجال حقوق الإنسان، والالتزامات القوية من جانب الحكومة الاتحادية لمعالجتها ببناء مؤسسات وآليات أقوى لحقوق الإنسان.

لقد أُحرز بعض التقدم منذ أيلول/سبتمبر. إذ أعلنت الحكومة الاتحادية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إنشاء مديرية عامة معنية بحقوق الإنسان والأقليات وسيادة القانون. وستتولى هذه المديرية القيادة في إنجاز وتنفيذ خارطة طريق الحكومة لحقوق الإنسان بعد المرحلة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، يتعيّن على البرلمان أن يتداول بشأن القانون المتعلق بتشكيل لجنة حقوق الإنسان، وهي مؤسسة وطنية يطالب

الطوارئ الناجمة عن كارثة طبيعية. وقام المجتمع الإنساني بإجراء تقييمات سريعة وبادر إلى الاستجابة. ووفقاً للشركاء العاملين في المجال الإنساني، فإن عدد الأغلبية الكبيرة التي تأثرت بتلك الحالة يتراوح بين ٤ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ أسرة، وقد تم الوصول إليها وتقديم المساعدة الإنسانية على جناح السرعة ولفترة عشرة أيام بعد أن ضربت العاصفة المنطقة. ويجري حالياً تقييم الاحتياجات المتوسطة الأجل والطويل الأجل.

ساهمت الأمطار الموسمية التي بدأت في نهاية أيلول/سبتمبر في الفيضانات، وخاصة في منطقة جوهر والمناطق المحيطة بها في شبيلي الوسطى. ويقدر عدد المنازل المتضررة بأحد عشر ألف منزل. وقد عقد من الحالة اندلاع القتال القبلي في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر مما شرد ما يقدر بـ ٣ ٠٠٠ أسرة. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، قام منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية فيليب لازاريني بزيارة المنطقة التي ما زالت في حالة من الفيضانات الجارفة ضان، ونتيجة ذلك خصص الصندوق الإنساني المشترك تقريباً ١,٢ مليون دولار للدعم الصحي الطارئ والمياه الآمنة للشرب.

ويتطلع الشركاء العاملون في المجال الإنساني أيضاً إلى وضع خطة طوارئ لضمان الاستعداد والاستجابة لإمكانية تردي حالة الافتقار إلى الأمن الغذائي. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، حذرت شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة من تدهور محتمل في الأمن الغذائي في أجزاء من الصومال في الأشهر المقبلة، وهذا يعود جزئياً إلى الصدمات المناخية التي ذكرت منذ برهة.

في أعقاب التوقيع على الاتفاق الثلاثي في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر بين كينيا، والصومال ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لدعم العودة الطوعية للاجئين الصوماليين، سوف تقدم المفوضية المساعدة لما يقدر مبدئياً بـ ١٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي اختاروا العودة خلال المرحلة

تابعة للمعارضة أو يتم منعها من السفر. سوف نراقب الحالة التي تسير نحو إجراء الانتخابات العامة في أرض الصومال في عام ٢٠١٥. ولكن بما أن أرض الصومال مستمرة في رفض ولاية بعثة الأمم المتحدة لا تزال عملياتنا هناك متوقفة.

بينما تم التطرق على نحو متزايد لمشاكل الصومال من خلال العمليات السياسية، وبناء قدرات المؤسسات الأمنية، لا يزال بناء القوات أمراً هاماً بنفس القدر. تؤدي البعثة دوراً متزايد الأهمية في مساعدة الحكومة الاتحادية في تنسيق الدعم الدولي والقطاع الأمني. نسدي المشورة ونقدم المساعدة التقنية للفريق العامل في قطاع الدفاع التابع للحكومة، وفريق التخطيط الاستراتيجي التابع لقوة الشرطة الصومالية، واللجنة التوجيهية التابعة لقطاعي العدالة ومراكز الإصلاح والتي اجتمعت للمرة الأولى في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر في مقديشو. للأسف أننا نحرز هذا التقدم، إزاء خلفية اغتيال أربعة قضاة في الفترة بين ٦ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، مما يبرز أهمية عمل هيكل ومنظومات قضائية وأمنية معززة.

لقد وضعت البعثة أولوياتها لإحراز تقدم بشأن دعم جهود الحكومة لاستقبال المقاتلين المسرحين من المجموعات المسلحة، ولا سيما حركة الشباب. في تشرين الثاني/نوفمبر، أُفتُح في بلدوينه، وسط الصومال، المركز الانتقالي للمقاتلين المسرحين والذي تدعمه الحكومة. ويجري أيضاً في هذا الشهر إطلاق عمليات ميدانية للمركز الانتقالي الثالث للمقاتلين المسرحين في بايدهابو تحت إدارة منظمة الهجرة الدولية.

إن الصومال لم تواجه أزمة سياسية فقط، فقد انصب تركيز الوكالات العاملة هناك على تقديم المساعدة الإنسانية وعلى الاستجابة إلى حالتين من حالات الطوارئ في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وكان ذلك في أعقاب عاصفة استوائية حطت على الساحل الصومالي في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، مما حدا بسلطات ولاية أرض بونت إعلان حالة

لتمكيننا من العمل بثبات في مقديشو وبقوة كاملة ومن دون انقطاع. وقررت بعثة استطلاع أرسلت مؤخراً إلى مقديشو أن وحدة الحراسة ستحتاج إلى ٤١٠ أفراد، وأعتقد أن الأمين العام سوف يطلب قريباً موافقة المجلس على ذلك النشر.

ويقال لي "إن من لا يقتلك يجعلك أقوى". وما من الحالات الصعبة والأزمات التي تواجهها الصومال في الأشهر الثلاثة الماضية قد ثبت أنها سيئة كما تنبأ رُسل الشؤم. ينبغي أن تفضي أزمة البنك المركزي إلى رقابة مالية أكثر إحكاماً. وإن اقتراح التصويت بعدم الثقة ضد رئيس الوزراء كان اختباراً للمؤسسات البرلمانية وثبت أنها قوية. وحتى الهجوم المروع في ويستغيت قد قوى من الدعم الدولي المقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الوطنية الصومالية. وأعرب عن أعمق مشاعر العزاء والمواساة لضحايا ذلك الهجوم الإرهابي وللعديد من الناس في الصومال، وفي بلدوينه، وفي مقديشو، وأخيراً في بوساسو جراء الحوادث العديدة الصغيرة التي وقعت هناك. إن هذا العنف الوحشي لم يزد إلا من قوة شكيمتنا.

أشكر المجلس على دعمه القاطع لعملائنا في الصومال. وأعتقد أن من الإنصاف القول أن الجميع في الأمم المتحدة يعملون بتفأول وأمل. إن الصومال الجديدة الناشئة جديدة بدعم المجلس. وستواصل الأمم المتحدة مساندة أصوات الأمل، لا أصوات اليأس والقنوط، والفرص، لا الأزمات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كاي على إحاطته الإعلامية.

والآن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ٣٠/١٠.

الرائدة ومدتها ستة أشهر من كانون الثاني/ديسمبر إلى أيار/مايو ٢٠١٤.

في ١ كانون الثاني/يناير، ستصبح بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بعثة مدمجة، وسيتولى المنسق المقيم ومنسق المساعدة الإنسانية مهام ودور نائب الممثل الخاص. وسيكون ذلك معلماً هاماً، غير أن العمل المتكامل جار بالفعل حالياً. وقد بدأنا بالتحضير لإطار استراتيجي متكامل يرشد عملنا. وفي غضون ذلك، تعمل بعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في أفرقة مشتركة بشأن سيادة القانون والمؤسسات الأمنية من خلال مبادرة التنسيق العالمية، والاستعراض الدستوري، والانتخابات، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الدمج، وحقوق الإنسان والتخطيط.

بعد ١ كانون الثاني/يناير، فإن شيئاً واحداً لن يتغير، أي أن العمل الإنساني سيستمر بتقيد صارم بالمبادئ الإنسانية وبناء على الاحتياجات. إن دمج أنشطتنا سوف يساعد بدرجة كبيرة عندما تبدأ وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بالعودة إلى مبانيها في مقديشو في الأسابيع المقبلة. وبعد الهجوم الذي وقع على مجمع الأمم المتحدة في ١٩ حزيران/يونيه، يجري تقييم أمني واسع واتخاذ تدابير إضافية للتمكين من العودة التدريجية. لا تزال مقديشو مكاناً محفوفاً بالمخاطر للعمل فيه، وقد أظهرت حركة الشباب نية مبيتة في استهداف الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة. لا تزال تلك النية المبيتة قائمة.

أرحب بالطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ٢١٢٤ (٢٠١٣) الذي سيقدم مشفوعاً بمقترحات مفصلة من أجل نشر وحدة حراسة إضافية تابعة للأمم المتحدة لحماية بعثة الأمم المتحدة في مقديشو. أعتقد أنه من دون وجود وحدة الحراسة هذه سنفتقر إلى تدابير أمنية قوية على النحو الكافي